الفصل الرابع : التوازن الاقتصادي وفق المنظور الكينزي

أولا: أسباب ظهور الفكر الكينزي

A- اعتماد الفكر الكلاسيكي على أسس مثالية بعيدة عن الواقع العملي:

إن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي كان يقوم على أسس أكثر ما يقال عنها أنها صالحة لمجتمعات مثالية مما جعلها تتبنى جملة من القوانين تعتمد سوى على المنطق العلمي الذي لا محل فيه للجوانب النفسية والاجتماعية. حيث الفرد بالنسبة لهذه المدرسة يتصرف بدرجة من الرشادة الاقتصادية وكأنه على دراية بجميع القوانين الاقتصادية ولا يتصرف إلا وفقها. ومن بين الفرضيات التي كانت تبنى عليها أفكار وقوانين المدرسة الكلاسيكية نجد:

1) التشغيل التام:
2) المنافسة الحرة والكاملة:
3) حيادية الدولة وفكرة دعه يعمل دعه يمر :
4) المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة :
5) قانون المنافذ:
6) عدم وجود فائض:
7) التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية:
8) الادخار كشكل من أشكال الإنفاق:
9) المرونة الكاملة للأسعار:
10) ثبات الأسعار النسبية:
11) قانون تناقص الغلة:
12) حيادية النقود:

B- اعتماد المدرسة الكلاسيكية على فكرة الدراية المسبقة للأفراد بالقوانين الاقتصادية:

إن المدرسة الكلاسيكية كانت تنطلق من فكرة أن كل الأفراد على نفس المستوى من الدراية والدقة في التصرف وهذا ما جعل هذا التحليل في نهاية المطاف غير قادر على تفسير جملة من الظواهر الاقتصادية خاصة منها تلك المرتبطة بالعوامل السيكولوجية (العوامل النفسية وتأثيرها على سلوك الأفراد) أو تلك التي تنطلق من المجتمع ككل وليس من الفرد حيث ليس كل ما يصح على المستوى الجزئي صحيح (أو يوجد له تفسير) على المستوى الكلي.

C- اختلاف النظرة الكلية عن النظرة الجزئية في معالجة الظواهر الاقتصادية:

هناك اختلاف بين النظرة الجزئية والنظرة الكلية حيث في بعض الأحيان نستخلص أفكارا متناقضة تماما مع ما يتوصل إليه التحليل الجزئي وخير مثال على ظاهرة البطالة.

إن النظرة الجزئية للبطالة ليست كالنظرة الكلية. فعلى المستوى الجزئي المؤسسة الإنتاجية (أو المنظم) لا تنظر إلى العامل إلا بهدف تعظيم الربح وكأنه بضاعة (تكلفة يجب تدنيتها) وبالتالي لا يهمها إن توقف العامل عن العمل (توقف دخل الفرد) أم سرح. بينما على المستوى الكلي فتوقف الأفراد عن العمل سيؤدي إلى انخفاض الدخل الكلي ومنه انخفاض القوة الشرائية للأفراد التي بدورها ستقلص من الطلب الكلي وظهور الاضطرابات وهذا وفق ما يلي:

1- انخفاض في انتاج السلع الاستهلاكية: النتيجة ستتمثل في تكدس جزء من المنتوج (السلع النهائية) حيث لا يجد له منفذا (لا يباع) مما سيدفع بالمؤسسات إلى تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية في السنة اللاحقة لتصريف ما تخزن منها أو حتى لا يحدث تكدس في المنتوج. وهذا معناه تقليص في الطاقة الإنتاجية الذي سيترجم مرة أخرى بتسريح لعمال جدد.

2- انخفاض في انتاج السلع الاستثمارية: هذا تخفيض في الطاقة الإنتاجية يترجم بتقليص وعدم الإقدام على الاستثمار حيث ما موجود من طاقة إنتاجية المتواجدة لا تستخدم كلية. ومنه تخفيض آخر في إنتاج السلع الاستثمارية أي البطالة أدت إلى تخفيض الإنتاج بشقيه إنتاج السلع الاستهلاكية وكذلك المنتجات الرأسمالية.

3- الدخول في حلقة مفرغة: إن هذا التسريح الجديد سيؤدي إلى توقف دخل هذه الفئة ومنه يدخل النشاط الاقتصادي في حلقة مفرغة يدخل الاقتصاد من خلالها في حالة من الانكماش والركود الاقتصادي.

4- ظهور النقابات والاضطرابات:إن انخفاض الأجر الحقيقي وتفشي ظاهرة البطالة سيشجع العمال في التكتل في شكل نقابات الشيء الذي سيفتح المجال أمام الاضطرابات الاجتماعية. التي بدورها ستؤثر سلبا على النظام العام والأمن بصفة عامة. حيث إن لم تخفف حدة الاضطرابات قد تؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي ومنه النظام السياسي والاجتماعي ككل.

إن هذه الحلقة المفرغة كانت إحدى مسببات تأزم الوضعية الاقتصادية سنة 1929 ومنه وجدت ضرورة ملحة لمعالجة مشكلة الكساد والبطالة وهذا ليس لمساعدة فئة العمال وإنما لإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار خاصة بعد ظهور تلك الأفكار التي تنادي بالعدالة الاجتماعية (النظام الاشتراكي) وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ومنه وجد كينز كل الظروف مواتية لبلورة وتطوير أفكاره وطرحها وتقبلها من طرف صناع القرار حيث مثلا فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إن طرحت قبل الحرب العالمية الأولى لرفضت من الأساس. وربما هذا ما جعل أعمال الاقتصادي السويدي Wicksell التي نشرها في مؤلفه سنة 1898 لا تحظى بنفس الأهمية حيث ما جاء في هذا الكتاب جد متطابق مع ما أتي به كينز.

ثانيا: - أسس التحليل الكينزي

إن أغلبية الأسس التي بني عليها كينز أفكاره تنطلق من انتقاداته للفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومن بينها ما يلي :

A- يرفض كينز فكرة أن الاقتصاد يشتغل في حالة من التوازن والمتناسبة مع حالة التشغيل الكامل . بل يذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة متوازن ولكن وفق ثلاث إمكانيات

1- التوازن الناقص وهو التوازن الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل و أن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج وأن البطالة التي تصيب اليد العاملة هي بطالة إجبارية وليست بطالة اختيارية كما يعتقد الكلاسيك. وأن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة الى كينز هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد.
2- التوازن المثالي وهو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام. وهذه الوضعية تعد بالنسبة إلى الكلاسيك الوضعية الطبيعية. أما بالنسبة إلى كينز فتعد حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في حالة التشغيل الغير التام.
3- التوازن الزائد وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل الكامل حيث في هذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن جهاز العرض قد وصل إلى طاقته القصوى. مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لامتصاص الطلب الزائد. تعد هذه الحالة بالنسبة إلى كينز حالة مؤقتة

B- رفض كينز منطلق فكرة الرشادة الاقتصادية عند الكلاسيك والتي بالنسبة إليهم تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق. إلا أن كينز يرى بأن الأسعار والأجور ليست معلومة والأفراد والمؤسسات ليسوا على دراية كافية بها. وبالتالي ستكون تصرفاتهم (رشادتهم) ليست بنفس الدقة والدرجة التي كانت تفترضها المدرسة الكلاسيكية.

C- إن الفترة التي أخذها كينز في الدراسة هي الفترة القصيرة الأجل وهذا عكس التحليل الكلاسيكي الذي ذهب إلى دراسة الفترة الطويلة. حيث كينز في دراسته للفترة القصيرة يكون قد تخلص من مشكلة الأسعار حيث في هذه الفترة تكون الأسعار شبه ثابتة لذا نجد في نموذجه البسيط أنه لم يتطرق إلى العلاقة بين كل من العرض والطلب من جهة والأسعار من جهة أخرى.

D- إن الأسلوب الذي درس به كينز التوازنات كانت تختلف عن طبيعة التحليل الكلاسيكي فـكينز يتعمد على تحليل متكامل حيث يأخذ من الوحدات النقدية كأساس للتقييم وعنده يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي ومنه لاختفاء لفكرة الازدواجية في التحليل التي كانت تتبناها المدرسة الكلاسيكية.

E- رفض كينز فكرة حيادية النقود التي كانت تعد منطلقا للتحليل الكلاسيكي. فبالنسبة إليه النقد نشطا يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به. فالزيادة في الرصيد النقدي قد يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار. ولكن إذا كان هذا الاقتصاد يشتغل في مستوى دون الاستخدام التام لكل عناصر الإنتاج فيحفز هذا الارتفاع في الأسعار المنتجين إلى الرفع من طاقات الإنتاج و بالتالي سيتجه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل. ومنه يستخاص فكرتين

- **أن الزيادة في الكتلة النقدية قد أثرت على الأسعار التي بدوها قد حفزت المنتجين على زيادة الإنتاج**
- **بالنسبة إلى كينز ليس كل ارتفاع في المستوى العام للأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بل يمكن لهذا الارتفاع أن يدفع بالاقتصاد الوطني إلى مستويات تقترب من حالة التشغيل التام وبالتالي يمكن تسمية هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم الصحي وهو عند كينز يقارب 2%..**

F- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالنسبة إلى كينز لا يصيب جميع السلع بنفس الدرجة وفي نفس الوقت كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية لذا كينز يقسم المنتجات إلى سلع وخدمات استهلاكية ومنتجات رأسمالية وإن حدث هذا الارتفاع فسيصيب أولا القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مما يحقق أرباحا إضافية الأمر الذي يدفع بالتجار إلى المزيد من الطلب عليها مما يدفع بالمنتجين إلى تكييف الإنتاج وفق ذلك بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة اقتناء السلع الاستثمارية ومنه سترتفع الأسعار في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية في المرحلة .

G- إن كينز قد طعن في فكرة ثبات الأسعار النسبية خاصة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث كانت تنظر المدرسة الكلاسيكية إلى أن السلع تبادل بالسلع وما النقد إلا وسيط وأن هذه العلاقة التي تربط السلعة الأولى بالسلعة الثانية ثابتة لأنها تتحدد وفق متغيرات حقيقية وليست نقدية. حيث إذا كان سعر السلعة الأولى هو 20 دج والسلعة الثانية هو 30 دج فالسعر النسبي هو $\frac{P1}{P2}=\frac{2}{3}$ وتضاعفت الأسعار فسيصبح سعر السلعة الأولى 40 وسعر السلعة الثانية 60 بينما السعر النسبي بين السلعتين فسيضل ثابتا وهو(P1/P2 = 2/3). وهذا الثبات في الأسعار النسبية كان يفترض حتى في أسعار عناصر الإنتاج من معدل الأجر وسعر الفائدة ومعدل الربح الخ.. بينما في الواقع وهذا ما ذهب إليه كينز هو أن الزيادة في الأسعار ستؤدي إلى تزايد في إحدى مركبات الدخل وهي الأرباح دون الأجور الأمر الذي سيخل بفكرة التناسب بين الأجور والأرباح. ومنه تضاعف الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الكتلة الأجرية ولكن ليس إلى

مستوى تضاعف الأسعار. ومنه إنفاق هذه الطبقة (بالوحدات الحقيقية) سيكون أقل مما كان عليه في السابق. عكس ما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى بأنه يبقى الحجم الحقيقي من السلع ثابتا.

مثال توضيحي:

إذا كان معدل الأجر (النقدي) هو 100 دج للساعة وأن العامل يشتغل 30 ساعة أسبوعيا ومنه سيتحصل على دخل أسبوعي يقدر بـ 3000 دج.

- إذا كان هذا الدخل ينفق كليا على سلعتين (X1 و X2)فقط،
- منها 1500دج على X1 (100 وحدة بسعر 15 دج للواحدة)
- و 1500 دج للسلعة الثانية (50 وحدة بسعر 30 دج للواحدة).
- فإذا تضاعف كل الأسعار (النقدية) فسيؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني
- ولكن كيفية توزيعه على عناصر الإنتاج ستتغير حيث الأجراء لن يستفيدوا من كل الزيادة وبالتالي معدل الأجر النقدي سوف لن يتضاعف بنفس قدر تضاعف الأسعار ولنفرض انه ارتفع فقط إلى 150 دج للساعة.
- وعليه سيتحصل هذا الفرد على دخل نقدي أسبوعي يقدر بـ 4500 دج (150 دج * 30س)
- فإذا صنفنا السلعة الأولى كسلعة ضرورية فسيكون من الصعب التخلي عنها (ثبات الحجم المستهلكX1=100 بسعر(P2=15*2=30)) وعليه يصبح ما يخصص للإنفاق عليها هو(3000=30*100)
- وما تبقى يخصص لاقتناء 25 وحدة فقط من السلعة الثانية (الغير ضرورية) حيث ما تبقى من الدخل (4500-3000=1500) وأن السعر قد تضاعف (P=30*2=60).
- وبالتالي حجم الوحدات التي اشتراها هذا الفرد هي 125 (100 + 25) عوضا عن 150 (100+50) مما يدل بأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار من شأنه التأثير سلبا على الحجم الحقيقي للطلب الكلي والإنفاق الكلي وهذا بسبب أن الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ولكن يؤثر في نفس الوقت على كيفية توزيع هذا الدخل على عوامل الإنتاج المساهمة في تكوينه
- كما يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على الكميات المطلوبة من السلع ولكن ليس بنفس نسبة ارتفاع الأسعار خاصة إذا تعلق الأمر بالمفاضلة بين السلع الضرورية وغير الضرورية. فعند تضاعف الأسعار لا يرتفع الدخل النقدي للأجراء بنفس النسبة (ارتفع 1.5) (لأن الجزء الأعظم سيذهب كأرباح) مما يؤثر على كيفية إنفاقه الأمر الذي سيؤثر على الإنفاق الحقيقي الذي قد ينخفض بالرغم من زيادة الدخل النقدي (في المثال انخفض عدد الوحدات الحقيقية من 150 إلى 125). وهذا عكس الفرضية التي بنيت عليها المدرسة الكلاسيكية حيث تفترض بأن التناسب بين الأجور والأرباح يبقى ثابتا وإذا تضاعفت الأسعار ستتضاعف كل من الأجور والأرباح ومنه ما كان يقتنى من وحدات حقيقية لا يتغير.

H. انتقاد فكرة أن النقد لا يطلب لذاته، وفكرة اليقين ، الدراية التامة للأفراد : كما أضاف كينز فكرة أساسية في التحليل الاقتصادي وهي أن النقد يمكن أن يطلب لذاته مما دفعه إلى دراسة الطلب على النقد و تحليل مركباته حيث يطلب النقد للقيام بالمعاملات وهي الفكرة التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية كما يطلب (يحتفظ به) للاحتياط من ظروف المستقبل وعدم اليقين (انتقاد فكرة اليقين والعلم التام أو الدراية الكاملة للأفراد بالأوضاع) وأخيرا قد يطلب النقد ويحتفظ به لتمكين الفرد من القيام بالمضاربة وعليه فالنقد سيطلب لذاته. وهذا الطلب الأخير من شأنه هو الآخر أن يجعل من النقد نشطا. الأمر الذي دفع بكينز إلي إضافة (استرجاع) الوظيفة الثالثة للنقد وهي وظيفة مخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتي مقياس للقيمة ووسيط في المبادلات حيث أن تجاهل هذه الوظيفة من طرف الكلاسيك هو الذي كان سببا في اعتبار النقد حياديا.

I. انتقاد فكرة "الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق" وكذلك انتقاد التطابق الدائم بين الادخار والاستثمار: بناءا على هذه الفكرة الأخيرة يرى كينز أن جزءا من الدخل النقدي الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية ليس بالضرورة سيتم تحويله إلى إنفاقه في شراء السلع الإنتاجية أو الاستثمارية. فالنقود التي تدخل إلى أرصدة الأفراد عادة ما تكتنز لزيادة أرصدتهم النقدية وبالتالي ليس دائما I=S عكس الكلاسيك الذين كانوا ينظرون إلا أنها دائمة التحقق لأنه بالنسبة لهم كل ما يدخر سيستثمر ووهذا انطلاقا من تعظيم منفعة الفرد بتوظيف المدخرات بالبنوك للحصول على الفوائد.

J. انتقد كينز فكرة اليد الخفية التي تدفع بالاقتصاد إلى الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والتي كان يرى فيها الكلاسيك أنها قادرة على إرجاع وإعادة الأمور إلى حالة التوازن "المثالية" إن حدث خلل ما. حيث أظهرت أزمة 1929 أن هذه الآلية غير قادرة لوحدها في إعادة التوازن في حالة من التشغيل الكامل.

K. انتقاد فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: حيث أزمة 1929 دفعت بكينز إلى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع. وهو عكس قناعة كلاسيك التي كانت ترى بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي فقط

L. انتقاد اليد الخفية معناه الطعن في فكرة التوازن التلقائي للأسواق لأنه بالإضافة إلى ما سبق فالأسعار والأجور ليست مرنة فظهور النقابات وتكتلها من شأنه التأثير على مرونة الأجور حيث النقابات ترفض انخفاضها بل تنادي دائما برفع الأجور مما يجعل من انخفاض الأسعار أمرا مستحيلا لأن السعر يتشكل أساسا من الأجور. وبالتالي انتقاد لفرضية المرونة المطلقة للأسعار ومنه فشل التلقائية التي كان يسير وفقا لها نظام السوق.

M. خضوع اقتصاديات الدول إلى ما يعرف بالدورات الاقتصادية التي لم تعالجها المدرسة الكلاسيكية (الانتعاش-التضخم-الانكماش-الكساد)

N. كما انتقد كينز أهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الكلاسيكي وهي قانون ساي للأسواق لأن ساي من خلال وضعه لهذا القانون كان يرى بأن الدخل الذي تَحصل عليه عناصر الإنتاج من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية سينفق كلية في شراء هذا الإنتاج. إلا أن كينز رأى بأن ذلك أمر غير منطقي. وإلا لما حدثت أزمة 1929. حيث الأزمة ما هي إلا اختلال في التوازن واستمراها قد أظهر بأن هناك مشكل تصريف للمنتجات التي عجز "قانون ساي" إيجاد منفذ لها وبالتالي تكدس للسلع والذي معناه أن هناك جزء من دخل الفترة لم ينفق خلال نفس الفترة وعليه فيجب على المؤسسات (قطاع الإنتاج) التركيز على حجم ما سوف يطلب أو ما سوف يشترى والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية (الطلب الفعال) وليس إلى ما ينتج فقط لان هناك عوامل نفسية وسيكولوجية تأثر في الإنفاق تجاهلتها كلية المدرسة الكلاسيكية

إن كينز من خلال انتقاداته لأسس وفرضيات التحليل الكلاسيكي يكون قد توصل إلى أنه ومن أجل إحداث التوازن يجب التركيز على جانب الطلب الكلي وليس على جانب العرض الكلي فالعرض بالنسبة إليه يجب أن يكون خاضعا للطلب وليس العكس كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية.

حيث عند محاولة معالجة أزمة 1929 وجد بأن مسببات الأزمة تكمن في جانب الطلب (قصور الطلب) وليس في جانب العرض (الذي به فائض في الإنتاج) لذا كان اهتمامه منصبا على دراسة هذا الجانب فقط دون غيره (لم يتناول الإنتاج أو دالة الإنتاج) بل وتعداه إلى دراسة وتحليل مركبات هذا الطلب حيث الطلب عنده نوعان إما :

- طلب على السلع والخدمات النهائية وتتمثل في دراسة طلب قطاع الأفراد وطلب قطاع الحكومة وطلب قطاع الإنتاج وطلب قطاع العالم الخارجي

- طلب على النقد والذي حلله إلى مكوناته أو دوافعه فالنقد عنده يطلب إما بدافع المعاملات أو بدافع الاحتياط أو بدافع المضاربة وهذا الدافع الأخير أعطى له كينز أهمية خاصة لان له علاقة بسعر الفائدة بل ويحددها على عكس المدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى بأنها تتحدد فقط بحجم المعروض من المدخرات و حجم الطلب على السلع الاستثمارية.

إن كينز لما تناول موضوع الطلب تناوله تحت تسمية الطلب الفعال عكس الكلاسيك الذين تناولوا جانب العرض دون سواه. حيث يعرف الطلب الفعال بأنه ليست الرغبة فقط في الحصول على السلع بل تلك الرغبة في الحصول على السلع ومصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية حيث مصدر هذه القوة الشرائية هو الدخل أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي.

ثالثا - مبدأ الطلب الفعال Demande Effective:

إن كينز من خلال نظريته العامة (1936) حاول البحث في ظاهرة البطالة وكيفية معالجتها حيث يذكر في كتابه " هدف دراستنا هو اكتشاف العوامل المحددة لحالة البطالة" ويذهب في تحليله لهذه الوضعية إلى أن حجم العمالة لا يتحدد بناءا على ما يفرزه سوق العمل أي بناء على الطلب على العمل وعرض العمل وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات (سلع استهلاكية+إنتاجية) حيث يذكر " إن حجم العمالة يحدد بقيمة (الناتج) الذي يرغب المنظمون تحقيقه من الإنتاج الملائم له.

كما يضيف أيضا أن حجم العمالة يتحدد بتقاطع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي. مع العلم أن الإنتاج نفسه يتوقف بناءا على كل من الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية. وهذا ما يعرف بالطلب الفعال la demande effective (الذي عرفناه سابقا) والطلب الفعال هنا لا يقصد به ذلك الطلب الذي يتحدد فعليا في السوق فالطلب الفعال إذن يمثل قيمة ذلك الطلب الكلي الذي سيصبح واقعا (أي الطلب المقرون بالقوة الشرائية والذي سيتحول فعليا إلى إنفاق) لأنه وبمراعاة شروط العرض الكلي سيتلاءم مع مستوى العمالة (حجم الإنتاج يتحدد بناءا على الطلب الفعلي الذي يتحدد بناءا على الدخل الوطني الذي هو الآخر يتحدد بناءا على الأجور (أكبر نسبة من الدخل) يتحدد بناءا حجم العمالة) الذي يؤدي إلى تعظيم آمال المنظمين في تحقيق المزيد من الأرباح.

إذن وببساطة الطلب الفعال (الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية الذي تطلبه مختلف القطاعات)ما هو إلا الدخل الكلي (حيث معروف أن الدخل هو الأجور + الأرباح) أو هو الإنتاج الكلي (الإنتاج من السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية).

ويشكل هذا المبدأ أساس النظرية العامة لكينز حيث يعتقد هذا الأخير أنه إذا كانت هناك وفرة من الطاقات الإنتاجية (حالة تشغيل غير تامة) فإن المشكلة تكمن في البحث عن كيفية استعمال واستغلال هذه الطاقات الإنتاجية الغير مشغلة إذ أن عدم استعمال هذه الطاقات الإنتاجية قد أدى (سيؤدي) إلى انخفاض الطلب الكلي. وقصوره وبالتالي حدوث فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وعند دراسة مركبات الطلب الفعال والمتمثلة أساسا في كل من :

الطلب الكلي = الطلب على السلع الاستهلاكية (C)+ الطلب على السلع الاستثمارية (I)+ الطلب قطاع الحكومة(G) + طلب قطاع العالم الخارجي(X)

لقد ركز كينز على طلب السلع الاستهلاكية أو طلب قطاع الأفراد وهذا بحكم أنه يشكل أهم مركبات الطلب الكلي حيث لوحدها تمثل نسبة 75 % من الطلب الكلي يليها الإنفاق الاستثماري ثم الإنفاق الحكومي وأخيرا الصادرات. كما يظهر هذا الاهتمام من خلال الانطلاقة أولا بدراسته دالة الاستهلاك ثم كمرحلة ثانية دالة الاستثماري أو الطلب على السلع الاستثمارية.

ولدراسة التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي يؤخذ بعدة نماذج تكون الانطلاقة من النموذج البسيط (نموذج بقطاعين ق.الأفراد و ق.الإنتاج) أين يستغنى عن القطاعات الأخرى. ثم الانتقال إلى النماذج الأكثر واقعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة سلوك وتصرف قطاعي الأفراد والإنتاج (دراسة الاستهلاك والادخار بالنسبة للقطاع الأول والاستثمار بالنسبة للقطاع الثاني) . إلى استنباط العوامل المؤثرة في هذا السلوك ومنه تحديد نوع العلاقة (الدالة).

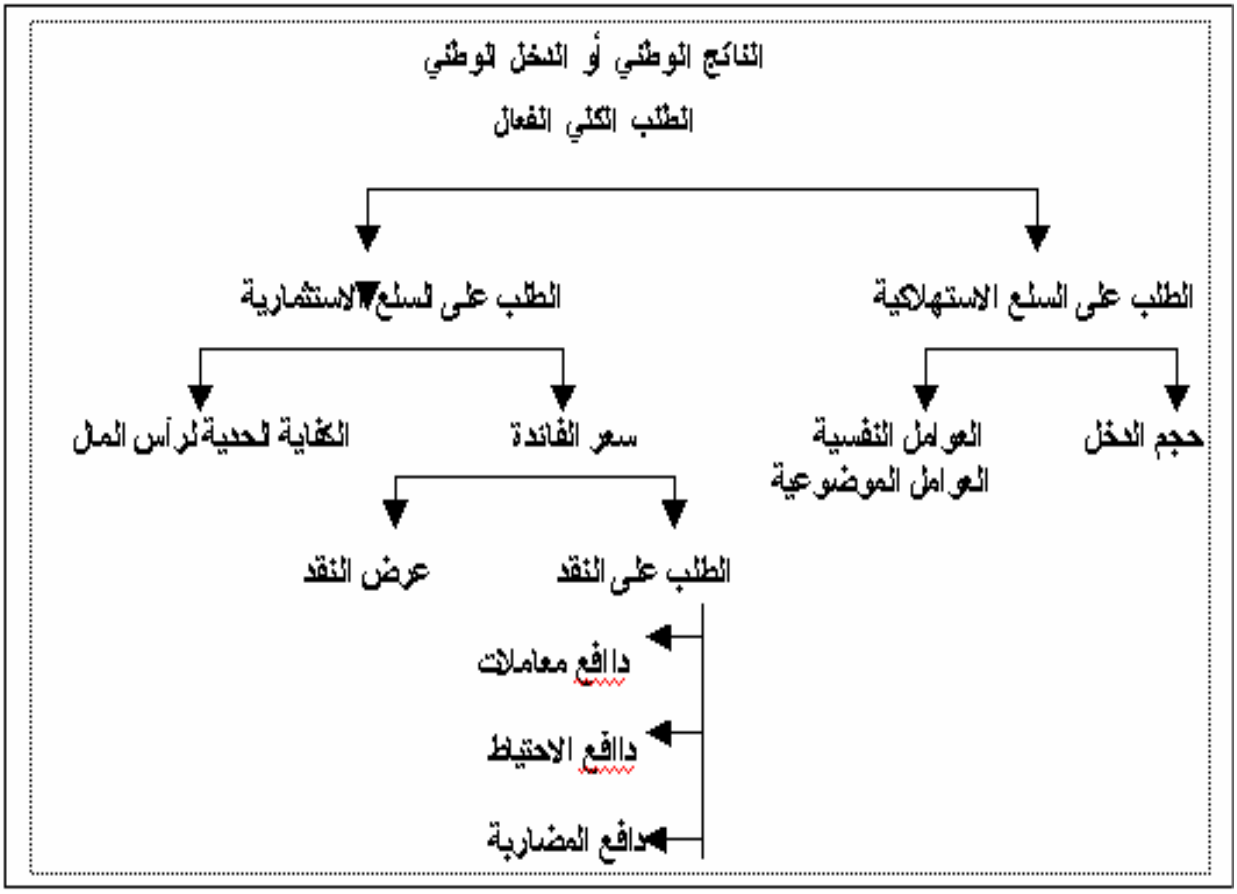

4- الطلب على الاستهلاك

قبل تعريف الاستهلاك يجب الإشارة إلى أن مصطلح الاستهلاك قد يتضمن أو يشار به إلى جوانب مختلفة منها :

- قد يشير بالاستهلاك إلى استعمال السلع والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى والذي عادة ما يسمى اصطلاحا الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج.
- كما يشير إلى الاهتلاك والاندثار والذي يقصد به تآكل رأسمال خلال القيام بالعملية الإنتاجية. ويعبر عنه بمصطلح الاستهلاك الإنتاجي.
- كما قد يشير إلى استعمال السلع النهائية والخدمات قصد تلبية حاجيات إنسانية مباشرة ويسمى اصطلاحا الاستهلاك النهائي وهو أساس النظرية الكينزية. حيث الاستهلاك يقصد به الاستهلاك الكلي والذي يعبر عن مجموع استهلاكات الأفراد خلال فترة زمنية.

والاستهلاك النهائي هو ذلك الاستهلاك الذي يسمح بتلبية حاجات إنسانية وهذا باستعمال وتحطيم السلع والخدمات النهائية دون أن يكون لها أثر على الإنتاج (زيادة أو نقصانا)

1- تعريف الاستهلاك

يعرف الاستهلاك – اقتصاديا على أنه استخدام السلع والخدمات الاقتصادية بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إشباعا مباشرا (بمعنى استخدام السلع والخدمات النهائية الاستهلاكية.)

ومنه يمكن تعريف الاستهلاك النهائي(الإنفاق) بأنه مجموع ما ينفقه الأفراد خلال فترة زمنية معينة للحصول على السلع والخدمات (النهائية) التي تسمح لهم بتلبية حاجياتهم.

2- الاستهلاك كدالة في الدخل:

يرجع الفضل إلى كينز في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي ومنه جعل الاستهلاك دالة في الدخل. فقد أظهر في كتابه النظرية العامة بأن الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل (الدخل المتاح). كما يشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل. حيث يذكر كينز أنه

" في المتوسط وغالبا. فإن الأشخاص يتجهون إلى زيادة استهلاكهم كلما ارتفعت دخولهم ولكن بنسبة أقل."

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك إلا أن الفكرة الأساسية تقتضي بأن الدخل هو العامل الأساسي المحدد لحجم الإنفاق الاستهلاكي.

وهذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك والتي يطلق عليها دالة الاستهلاك. توضح حجم الإنفاق الذي يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية(النهائية) عند مستوى ممكن (معين) من الدخل ومنه يصبح الانفاق دالة في الدخل على النحو التالي . $C = f(Yd)$ وإذا كانت هذه العلاقة خطية تكتب على الشكل التالي $C = c(Y_d) + C_0$

حيث C : حجم الإنفاق الاستهلاكي المتوقع

C_0 : الاستهلاك التلقائي ويشير إلى الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل مساويا إلى الصفر

c : الميل الحدي للاستهلاك

Y_d : الدخل المتاح

حيث الدخل المتاح ما هو إلا الدخل الوطني مخصوما منه كل من الضرائب (و الاقتطاعات) مضافا إليه مختلف الإعانات والتحويلات $Y_d = Y - T_x + T_R$

Y : الدخل الوطني

T_x : مختلف الضرائب على الدخل و T_R : المدفوعات التحويلية

والهدف من تحديد هذه العلاقة يتمثل في معرفة تصرفات وميول المستهلكين (قطاع العائلات) نتيجة التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل. وعند إيجاد هذه العلاقة يمكن وضع التوقعات الخاصة بالطلب الاستهلاكي للسنوات المقبلة وهو أحـد أهـداف الدراسة. (توقع حجم الانفاق لتحديد حجم الانتاج)

مثال : إذا كانت لدينا الدالة التالية $C = 20 + 0.9(Y_d)$

وكان الدخل المتاح المتوقع خلال السنوات القادمة هو

Yd	200	250	300	350	400	500

المطلوب : إيجاد حجم الانفاق الاستهلاكي (الطلب الاستهلاكي) عند كل مستوى من مستويات الدخل.

الحل:

الدخل المتاح : Yd	200	250	300	350	400	500
الاستهلاك : C	200	245	290	335	380	480

ملاحظات :

- عندما يكون الدخل مساويا الى الصفر $Y_d=0$ يكون حجم الانفاق الاستهلاكي مساويا إلى C_0(الاستهلاك التلقائي Consommation autonome) وهذا معناه أن أفراد المجتمع سيقومون بالانفاق ($C=C_0=20$) حتى ولو كان دخل هذا المجتمع معدوما (الدخل الوطني=$Y_d=0$).
- ويفسر هذا بأن أفراد المجتمع سيمولون هذا القدر من الإنفاق بالاعتماد على المدخرات السابقة (أدخار سالب).
- ولكنه عندما يكون $Y_d=0$ فحجم الإنتاج سـيكون مستويا إلى الصفر لأن الدخل ≡ الإنتاج

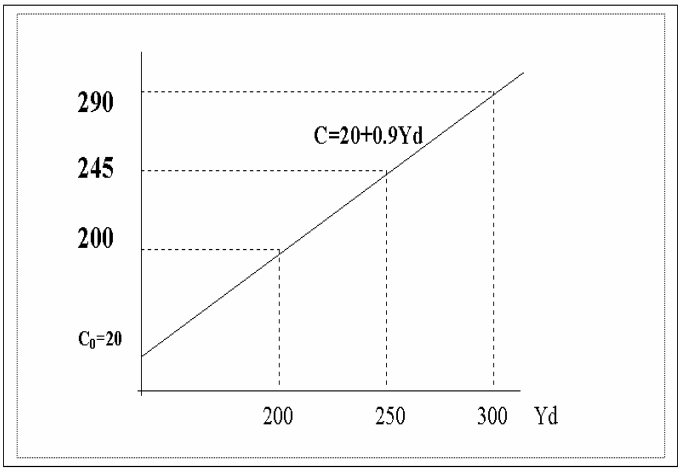

وبالتالي لا وجود للسلع الاستهلاكية. لـذلك (C_0) لا معنى لها من الناحية الاقتصادية وإنمـا يـتم الاستعانة بها رياضيا لإيجاد الدالة و شكل المنحنى.

رسم الدالة :

المثال الثاني : أي البيانات أكثر تمثيلا للواقع

الحالة الأولى :

Y_d	100	200	300	400	500
C_1	100	150	200	250	300

الحالة الثانية

Y_d	600	700	800	900	1000
C_1	800	900	1000	1100	1200

الحالة الثالثة

Y_d	10	20	30	40	50
C_1	20	40	60	80	100

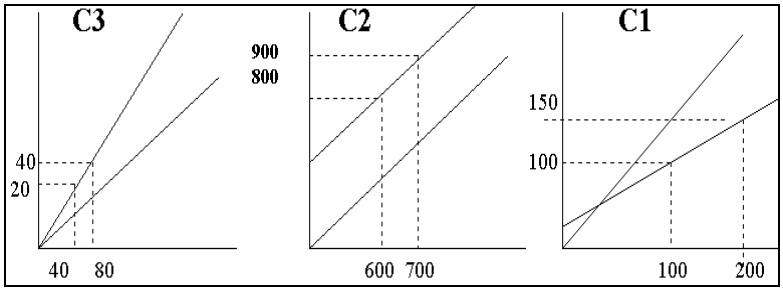

الحالة الأولى : الميل الحدي للاستهلاك = $0.5 = \frac{50}{100} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd}$ **وهو أقل من الواحد أي كلما زاد الدخل زاد الإنفاق ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل**

الحالة الثانية : الميل الحدي للاستهلاك = $1 = \frac{100}{100} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd}$ **وهو يساوي إلى الواحد أي كلما زاد الدخل زاد الإنفاق وبـنفس النسبة**

الحالة الثالثة : الميل الحدي للاستهلاك = $2 = \frac{20}{10} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd}$ **وهو أكبر من الواحد أي كلما زاد الدخل زاد الإنفاق ولكن بنـسبة أكبر.**

إن الحالة الأولى هي الأكثر تمثيلا للواقع وذلك راجع إلى أن الأفراد في المجتمع كلما زاد إنفاقهم الاستهلاكي كلما حققوا إشـباعا أكبر. وبذلك تخصص الأجزاء الأخرى من الدخل للادخار. ومنه يصبح ميل دالة الاستهلاك أقل من الواحد وأكبر من الـصفر. لأن الدخل المتاح إما سيخصص للإنفاق أو يدخر

$$Y = C + S \text{ ---------(1)}$$

ومنه أي زيادة في هذا الدخل بمقدار ما (ولتكن ΔY) فإنه سيخصص جزء منها للاستهلاك (وليس الكل) والجزء المتبقي (الآخر) للادخار

$$Y + \Delta Y = (C + \Delta C) + (S + \Delta S) \text{ ----------(2)}$$

و بطرح المعادلة (1) من (2)

$$Y = C + S$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

و بالتقسيم على ΔY يصبح لدينا

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1$$

أي أنه إذا تغير الدخل بوحدة واحدة فإن هذه الوحدة إما ستنفق كلية على الزيادة في الاستهلاك ومنه $\Delta S=0$ وهذا غير منطقي لأن أفراد المجتمع يتشبعون أكثر كلما زاد الاستهلاك أي أن $\boxed{\frac{\Delta C}{\Delta Y}}$ تكون دائما أقل من الواحد وكذلك أكبر من الصفر لأنـه الفرد سيسعى إلى تحسين ظروف معيشته ومنه $\boxed{1 > \frac{\Delta C}{\Delta Y} > 0}$

وبالتالي الميل الحدي للادخار هو الآخر سيكون $\boxed{1 > \frac{\Delta S}{\Delta Y} > 0}$

3- دالة الاستهلاك و دالة الادخار

ذكرنا بأن الدخل يمكن إنفاقه على الاستهلاك أو ادخاره. ومنه سيصبح الادخار يمثل ما تبقى من الدخل بعد الاسـتهلاك (الامتناع عن الاستهلاك) ويتحدد في الدرجة الثانية بعد الاستهلاك.

وهذا يعني أن الاستهلاك والادخار ما هما إلا صورتان متنافستان لطريقة أو كيفية تصرف الأفراد في دخلهم. فإذا بقـي الدخل ثابتا فإن الوسيلة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك (مصدر مفارقة الادخار).

ومنه يمكن استخراج دالة الادخار عن طريق طرح مستوى الاستهلاك (الذي توضحه الدالة عند كل مستوى الدخل) من مستوى الدخل المتاح

$$Yd = C + S$$
$$C = c.Yd + C0$$
$$S = Yd - C$$

وبالتعويض عن C بقيمتها

$$S = Yd - (C0 + c.Yd)$$
$$S = (1-c).\ Yd - C0$$

حيث (1-c) يمثل الميل الحدي للادخار ويرمز له بالرمز (s)

ملاحظات :

1- عندما يكون الدخل Yd=0 تكون S= --C0

أي أن الأفراد سيطلبون سلعا وخدمات نهائية حتى ولو كان دخلهم منعدما لأن هناك عوامل أخرى غير الدخل تحدد حجم الأنفاق الاستهلاكي (تحدد لاحقا) . ويكون مصدر تمويل هذا الانفاق هو السحب من الأرصدة المدخرة والتي تشكلت سابقا. وهذا ما يفسر الإشارة السالبة للادخار وهذا للدلالة على عملية سحب المدخرات (حجم المدخرات في تناقص)

2- عندما يكون $C=Y_d$ تكون S=0

بمعنى أن الأفراد في هذه الحالة سينفقون كل الدخل على السلع والخدمات لأنه لا يكفي إلا لهذا الغرض ومنه سيصبح الادخـار منعدما.

ويمكن ترجمة ذلك أن الفرد عند مستويات معينة من الدخل لا ينظر إلا حجم المدخرات والزيادة فيها بل إلى تحقيق الإشباع من السلع والخدمات النهائية وهذا عكس ما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية حيث التغير في سعر الفائدة من شأنه التأثير علـى حجم المدخرات التي يكون مصدرها الدخل وبالتالي يمكن القول أن الادخار يتحدد أولا عند الكلاسيك بينما عند كينز فيتحدد الإنفاق الاستهلاكي أولا ثم ما تبقى يدخر

وانطلاقا من ذلك يمكن رسم منحنى دالة الادخار ومقارنتها بمنحنى دالة الاستهلاك

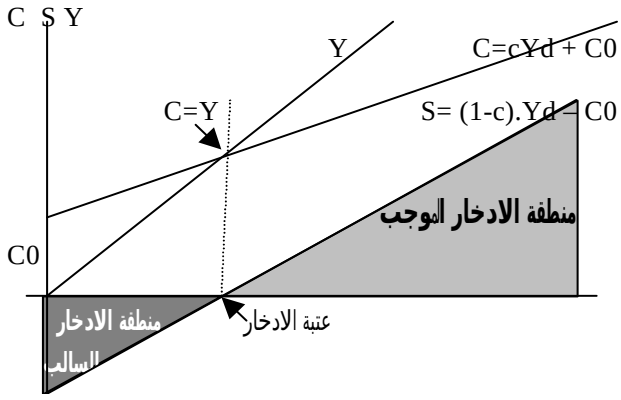

التعقيب على الرسم:

1- خط 45 يعبر عن منحنى دالة الإنتاج بالنسبة إلى الدخل والذي ميلها يساوي الواحد وهذا بحكم التطابق بين الإنتاج والدخل.

2- أن المستويات التي يقع فيها منحنى دالة الاستهلاك فوق خط 45 تعبر عن الفترات التي ينفق فيها الأفـراد علـى الـسلع الاستهلاكية قدرا أكبر من دخولهم. حيث يقومون بتمويل هذا الفارق إما عن طريق التصرف في الأصول الموجودة بحوزتهم أو الاقتراض ولهذا السبب يكون منحنى دالة الادخار في المنطقة السالبة والتي يطلق عليها بمنطقة الادخار السالب.

3- عندما تتقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45 (وهي نقطة التعادل بين الدخل والاستهلاك C=Yd) يكون الأفراد قد وصلوا إلـى مستوى من الدخل المتاح يكفيهم لتمويل كل الاستهلاك وفقط مما يشير إلى أن حجم المدخرات يعادل الصفر. ومنه منحنـى دالة الادخار عندها يتقاطع مع المحور الأفقي . و يطلق على هذه النقطة بعتبة الادخار

4- عتبة الادخار : وهي تتطابق و المستوى الذي يكون فيه C=Yd حيث الادخار سيكون منعدما S=0 ومنه أي زيـادة فـي الدخل ولو بقدر طفيف سيتولد عنها ادخار موجب ولو تراجع مستوى الدخل فسيتج عنه ادخار سالب.

ومنه عتبة الادخار هي النقطة التي إذا تعداها الدخل سيصبح الادخار موجبا وإذا انخفض الدخل تحـت ذلـك فـسيكون الادخار سالبا لذا يطلق عليها كذلك بالنقطة الحرجة.

5- بعد هذا المستوى (عتبة الادخار) فإن كل زيادة (تغير) في الدخل سيخصص جزء منها للاستهلاك والباقي يدخر ومنه سيعود الفرد إلى إعادة تكوين أرصدة مدخرات جديدة ولهذا السبب تسمى هذه المنطقة بمنطقة الادخار الموجب

4-الميل الحدي للاستهلاك: Proportion marginale à consommé

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير التي تحدث في الإنفاق الاستهلاكي نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة. (ويمثل مماس النقطة المدروسة أو مشتقة الدالة).

وهو يعبر اقتصاديا عن الكيفية (السلوك، التصرف) التي يستجيب بها المستهلكون لأي تغير محدد في الدخل.

ويحسب بإحدى الطريقتين حسب طبيعة البيانات:

- إذا كانت البيانات منفصلة $PMc = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1}$
- إذا كانت البيانات متصلة (على شكل دالة) فإن الميل الحدي للاستهلاك يعبر عنه بالمشتقة الجزئية الأولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل

$$C=c.Yd + C_0 \qquad Pmc = f'(y) = C' = c$$

فإذا كانت الدالة خطية (حالة الدالة الكنزية) فسيكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا وهي فرضية فقط بنيت عليها دالة الاستهلاك الكينزية، حيث في الحياة الواقعية غالبا ما يكون الميل الحدي للاستهلاك متناقصا. على الشكل التالي:

5- الميل الحدي للادخار:

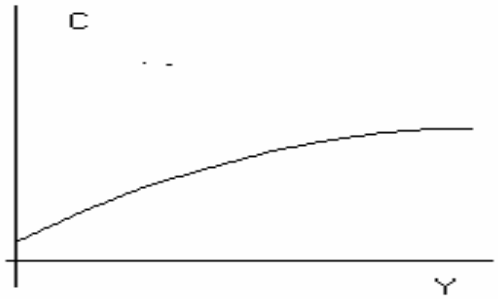

يعبر الميل الحدي للادخار عن التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة . ويحسب كالتالي

$s = \Delta S / \Delta Y$

$S = (1-c)Yd - C0$

$\Delta S / \Delta Y = (1-c)$

حيث c تمثل الميل الحدي للاستهلاك ومن ذلك يكون

الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك

وهذا ما برهن عليه سابقا. فانطلاقا من

$Y = C + S$ ------(1)

فإذا زاد الدخل بمقدار ΔY

$Y + \Delta Y = (C + \Delta C) + (S + \Delta S)$ -----(2)

و بطرح المعادلة (1) من (2)

$Y = C + S$

$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$

إذن إذا تغير الدخل بوحدة واحدة $(\Delta Y / \Delta Y)$ فسيخصص جزء منها للاستهلاك والجزء المتبقي للادخار ويصبح لدينا.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1$$

ومنه يصبح : **الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1**

6- الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار: PMC(Proportion Moyenne a Consommer)

إن الميل المتوسط للاستهلاك والذي يطلق عليه عادة بالميل للاستهلاك يتمثل في النسبة بين الاستهلاك والدخل(C/Y_d) أما الميل المتوسط للادخار فيمثل النسبة بين الادخار و الدخل(S/Y_d).

ويمكن للميل المتوسط للاستهلاك أن يكون أكبر أو أقل أو يساوي إلى الواحد ولكن لا يمكن أن يكون مستويا للميل الحدي للاستهلاك. وهذا حسب الحالات التالية

$C = Y_d$ عندما يكون $C/Y_d = 1$

$C > Y_d$ عندما يكون $C/Y_d > 1$

$C < Y_d$ عندما يكون $C/Y_d < 1$

أما الميل المتوسط للادخار وانطلاقا من معادلة الدخل $Y = C + S$

بالتقسيم على Y ينتج $1 = C/Y + S/Y$

وعليه فمجموع كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار هو الواحد الصحيح وعليه سيكون: C/Y

$S/Y < 0$ <------- C/Y >1 مقدار سالب

$S/Y > 0$ <------- C/Y <1 مقدار موجب

$S/Y = 0$ <------- C/Y =1

مثال توضيحي

الدخل	00	100	200	300	400	500	600	700	800
الاستهلاك	160	220	280	340	400	460	520	580	640

المطلوب :

أ- استخرج دالة الاستهلاك

ب- احسب حجم الادخار المطابق لكل مستوى من مستويات الدخل، مع استخراج دالة الادخار المناسبة.

ت- الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار

ث- حاول رسم كل من منحنى دالة الاستهلاك، منحنى دالة الادخار، منحنى الإنتاج ، منحنى الميل الحدي للاستهلاك، منحنى الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار.

ج- حاول التعليق على النتائج المتحصل عليها.

لحل:

المستوى	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الدخل	00	100	200	300	400	500	600	700	800
الاستهلاك	160	220	280	340	400	460	520	580	640
الادخار Y-C	-160	-120	-80	-40	00	40	80	120	160
الميل المتوسط للاستهلاك	∞	2.2	1.4	1.13	1	0.92	0.87	0.83	0.8
الميل المتوسط للادخار	-∞	-1.2	-0.4	-0.13	0	0.08	0.13	0.17	0.2
الميل الحدي للاستهلاك	-	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
الميل الحدي للادخار	-	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4

1- نلاحظ من خلال الجدول أن الادخار سالب في المستويات 1 ، 2 ، 3 و4 وهذا بسبب كبر حجم الانفاق الاستهلاكي عن دخل الفترة. والجزء الغير مغطى من قبل الدخل قد مول عن طريق المدخرات السابقة (السحب من أرصدرة المدخرات السابقة).

2- يتوقف السحب على المدخرات عندما يكون Y=C وهذا معناه أن حجم الادخار من الدخل الجاري يكون مساويا إلى الصفر (S=0) أي عندما يخصص كل الدخل للاستهلاك.

3- نلاحظ ثبات كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وأنهما محصوران بين الصفر والواحد الصحيح كما أن مجموعهما يساوي إلى الواحد وهذا عند كل مستوى من مستويات الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

0<الميل الحدي للاستهلاك< 1

0<الميل الحدي للادخار< 1

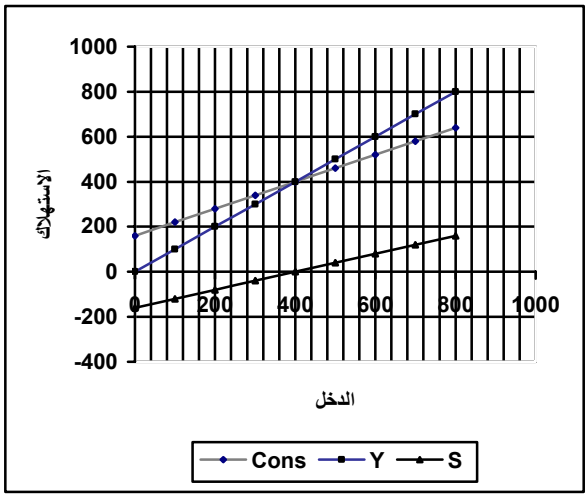

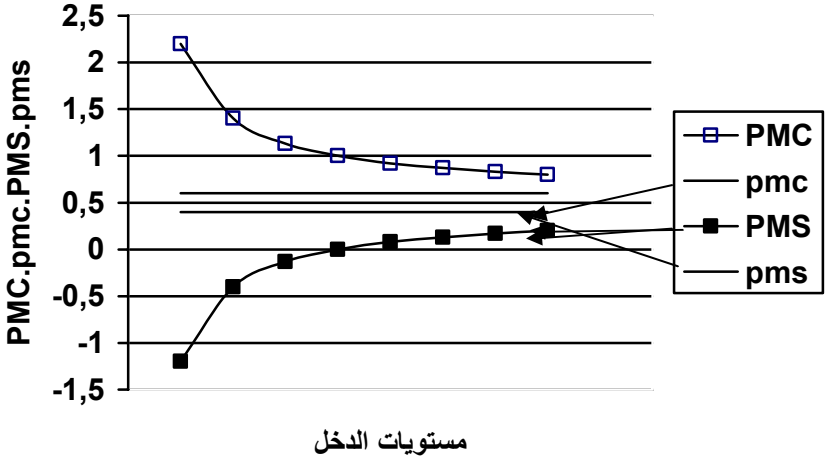

4- إن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي إلى الواحد عند كل مستوى من مستويات الدخل.
إن الميل المتوسط للاستهلاك ليس ثابتا وليس محصورا بين الصفر والواحد كما هو الحال بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك وإنما ينطلق من ∞ ثم 2.2 ويستمر في التناقص مقتربا من الميل الحدي للاستهلاك ولكن لا يتطابق معه. مع العلم أن هذا التناقص يكون بمقادير متناقصة.

5- إن الميل المتوسط للادخار (وهذا عكس الملاحظة 3) ينطلق من -∞ ثم –1.2 ويستمر في التزايد ومقتربا من الميل الحدي للادخار (s=0.5) ولكن دون التطابق معه. عند نقطة تساوي الدخل مع الاستهلاك(Y=C=400) تقطع دالة الادخار محور السينات (S=0) أي الادخار يساوي الى الصفر وهي نقطة عتبة الادخار. حيث في هذا المستوى من الدخل الميل المتوسط للادخار يكون مساويا إلى الصفر والميل المتوسط للاستهلاك يتطابق مع واحد الصحيح.

مثال 2 : كيفية الانتقال من دالة الاستهلاك الخاصة بالعائلات (فئة) إلى دالة الاستهلاك التجميعية

إذا كانت لديك الدوال التالية الخاصة بالعائلات التالية : A-B-C-D-E على التوالي

العائلة	دوال الاستهلاك
A	$C_A=1\ Y_{dA}$
B	$C_B=10+0.9\ Y_{dB}$
C	$C_C=10+0.8\ Y_{dC}$
D	$C_D=5+0.85\ Y_{dD}$
E	$C_E=0.95\ Y_{dE}$

المطلوب: استخراج دالة الاستهلاك التجميعية وفق الحالتين التاليتين

1- إذا كان الدخل الإجمالي يوزع بين العائلات كالتالي: دخل كل من العائلة B و C هو ضعف دخل كل من العائلة A و D و E

2- إذا كان الدخل الإجمالي يوزع بالتساوي بين مختلف العائلات

الحل :

إن دخل E = D = A = ½ دخل C = ½ دخل B

إذن

$$Y_dA = Y_dD = Y_dE = \tfrac{1}{2}\ Y_dB = \tfrac{1}{2}\ Y_dC$$
$$Y_d = Y_dA + Y_dD + Y_dE + Y_dB + Y_dC$$
$$Y_d = Y_dA + Y_dA + Y_dA + 2\ Y_dA + 2\ Y_dA$$
$$Y_d = 7Y_dA \rightarrow Y_dA = Y_d/7$$
$$Y_dA = Y_dD = Y_dE = Y_d/7$$
$$Y_dB = Y_dC = 2/7\ Y_d$$

ومن ذلك يمكن تحويل الدوال الأولى من دوال في دخل كل عائلة إلى دوال في الدخل الوطني.

العائلة	دوال الاستهلاك
A	$C_A=(1/7)\ Y_d$
B	$C_B=10+(2/7)\ 0.9\ Y_d$
C	$C_C=10+(2/7)\ 0.8\ Y_d$
D	$C_D=5+(1/7)\ 0.85\ Y_d$
E	$C_E=(1/7)\ 0.95\ Y_d$

مع العلم ان الاستهلاك الكلي = $C = C_E + C_D + C_B + C_A$

- **الاستهلاك التلقائي الخاص بدالة الاستهلاك التجميعية يتمثل في مجموع الاستهلاكات التلقائية الخاصة بكل عائلة : لأن هذا النوع من الاستهلاك ليست له علاقة بالدخل الجاري**

$$C_0 = 0 + 10 + 10 + 5 + 0 = 25$$
$$C = 25 + ((1 + 2*0.9 + 2*0.8 + 1*0.85 + 1*0.95)/7)\ Yd$$
$$C = 25 + (0.62/7)\ Yd$$
$$C = 25 + 0.8857\ Yd$$

- **الملاحظة يجب ترجيح معاملات السلوك (الميل الحدي للاستهلاك) الخاص بكل عائلة وهذا إذا ما كان هناك اختلاف في دخول العائلات. أما إذا كانت كل عائلة تأخذ دخلا مساويا لدخل العائلة الأخرى فسيكون ميل دالة الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك) هو المتوسط الحسابي لهذه المعاملات. وبالتالي يصبح يساوي**

$$(1 + 0.9 + 0.8 + 0.85 + 0.95)/5 = 0.9$$

العائلة	دوال الاستهلاك
A	$C_A=(1/5)\ Y_d$
B	$C_B=10+(1/5)\ 0.9\ Y_d$
C	$C_C=10+(1/5)\ 0.8\ Y_d$
D	$C_D=5+(1/5)\ 0.85\ Y_d$
E	$C_E=(1/5)\ 0.95\ Y_d$

$$C = 25 + 0.9\ Yd$$

5- النظرية الكينزية في الطلب على الاستهلاك

يعرف كينز دالة الاستهلاك على أنها العلاقة بين الاستهلاك المتوقع Exante ومستوى الدخل المتاح (التصرفي). وأن هذه العلاقة تخضع لما أسماه بالقانون السيكولوجي الأساسي الذي يعرف بالقانون السيكولوجي لكينز

1-5 القانون السيكولوجي لكينز :

بعدما أثبت كينز بأن الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالفترة الجارية له علاقة مباشرة ومستقرة مع الدخل المتاح لنفس الفترة أراد الإجابة على السؤال التالي:

كيف سيتغير الإنفاق الكلي عندما يتغير الدخل التصرفي. فكانت الإجابة في ما أسماه بالقانون السيكولوجي الأساسي الذي يلخصه في العبارة التالية :" إن الأفراد يميلون في المتوسط وكقاعدة عامة– إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ولكن بنسب اقل من نسبة زيادة الدخل".

فإن كانت الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة أكيدة في الإنفاق الاستهلاكي لوجود علاقة طردية بينهما. فإن نسبة ما سيستهلك منه ستنخفض وهذا ما يوضحه منحنى الميل المتوسط للاستهلاك الذي يتناقص بزيادة الدخل.

وبحكم أن الادخار ما هو إلا الوجهة الثانية للتصرف في الدخل فسيفسر هذا القانون كذلك بأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة مطلقة في الادخار إلا أن النسبة بين الادخار والدخل تكون في تزايد عكس الميل المتوسط للاستهلاك وهذا لوجود علاقة ثابتة بينهما: الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = 1

ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

أ- أن الفرد كلما زاد دخله زاد رغبته في إشباع رغباته من السلع الاستهلاكية

ب- إن هذه الزيادة التي تحدث في الاستهلاك تكون متناقصة حيث كلما استهلك الفرد أكثر حقق إشباعا أكثر وبالتالي تقل رغبته في المزيد أكثر[1].

ت- إن تحقيق درجة معينة من الإشباع للحاجات الضرورية للفرد وأسرته تدفعه إلى الميل أكثر فأكثر للادخار(زيادة الميل المتوسط للادخار) كلما زاد الدخل حيث يؤوى هذا الدافع (دافع الادخار) لديه ويصبح من أهم الدوافع المؤدية إلى تجميع الثروة.

2-5 العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك

إن كينز يعترف بأن الدخل ليس هو العامل الوحيد المؤثر في ميول الأفراد إلى الاستهلاك بل يرى بأن هناك عوامل أخرى إلا انه يرى بأن تقلباتها في الفترة القصيرة تكاد تكون معدومة ومنه يمكن تجاهل تلك الآثار الناجمة عنها في هذه الفترة.

وهذه العوامل يقسمها إلى صنفين هي العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية (الذاتية).

أ- العوامل الموضوعية LES FACTEURS OBJECTIFS

أ- 1 كيفية توزيع الدخل بين فئات المجتمع:

إذا نظرنا إلى المجتمع وكأنه مقسم إلى فئات حسب مستويات الدخل فسنجد بأن أصحاب الدخول الصغيرة سينفقون الجزء الأكبر منها إن لم يكن الكل على الاستهلاك بينما تقل هذه النسبة كلما انتقلنا إلى فئات الدخل المرتفع. لذا فأي تغير في توزيع الدخل (إعادة توزيع الدخل) بين فئات المجتمع سيؤدي إلى تقلبات كبيرة في حجم الاستهلاك الكلي حتى ولو بقي الدخل ثابتا. بحيث إذا حققت الطبقات ذات الدخل المنخفض على زيادة في دخلها فإن الميل للاستهلاك (الميل الحدي لدالة الاستهلاك الكلية) سيزيد. والعكس صحيح. إذ يؤدي زيادة نصيب ذوي الدخول الكبيرة إلى نقص الميل للاستهلاك وزيادة الميل للادخار.

(سؤال:في حالة التضخم الطلبي هل يعالج انخفاض القدرة الشرائية للأفراد محدودي الدخل بزيادة نصيبهم من الدخل الوطني.)

[1]- إذا كان الفرد بدخل معين يتناول وجبة غذاء كاملة فعند تضاعف دخله فسوف لن يطلب وجبتين وإنما وجبة محسنة فقط

أ- 2 التغير في سعر الفائدة

تؤدي التغيرات الحادة في سعر الفائدة إلى تغير قيم الأسهم والسندات $\boxed{C=\frac{r}{i}N}$

حيث :

C=le cous de titre
N=le Nominal (Valeur à l'emission)
r =le taux de rendements par rapport au nominal
i =taux d'interet courant

مما يؤدي إلى تحقيق الأرباح والخسائر الغير متوقعة. وفي هذا الشأن يرى كينز بأن التغيرات الكبيرة في سعر الفائـدة من شأنها أن تؤثر على العادات الاجتماعية التي تتصل بالاستهلاك والادخار في الفترة الطويلة. أما في الفترة القصيرة فمن غير المحتمل بالنسبة إليه أن يؤدي تغير سعر الفائدة إلى تغيرات تذكر في الإنفاق على الاستهلاك. وهكذا اعتبر كينز أن أثـر سـعر الفائدة على الاستهلاك في الفترة القصيرة ثانوي يمكن تجاهله.

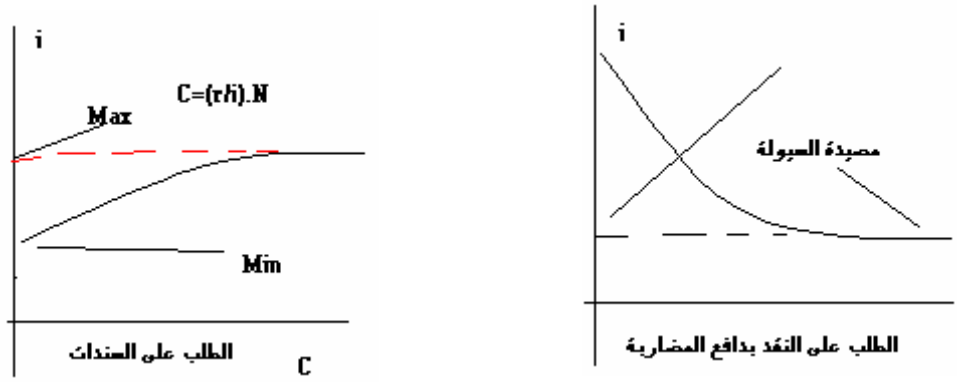

أ- 3 أهمية الثروة :

إن الأفراد يزيدون في حجم أصولهم وممتلكاتهم عن طريق الادخار. وهنـاك علاقـة طرديـة بـين الثـروة والإنفـاق الاستهلاكي. حيث كلما كانت الثروة كبيرة كلما زاد الميل إلى الاستهلاك. فحجم ما يستهلكه أصحاب الثروة يفوق مـا تـستهلكه الفئات المحرومة. ولكن بحكم أن الثروة لا يمكن تكوينها في الفترة القصيرة فيمكن تجاهل أثر هذا العامل خلال هذه الفترة.

أ-4 التغيرات في أذواق المستهلكين:

إن هذا التغير قد يؤدي إلى تغير الطلب على السلع الاستهلاكية (أي تغير دالة الطلب على السلع الاستهلاكية) ولكن مثل هذه التغيرات لن يكون لها أثر كبير في الفترة القصيرة.

ب- العوامل الشخصية(الذاتية) LES FACTEURS SUBJECTIFS

يرى كينز أن هناك حوافز رئيسية تجعل الأفراد يقللون من إنفاقهم الاستهلاكي. وهذه العوامل تختلف من فرد إلى آخـر ومن بينها ما يلي:

ب-1 : تكوين احتياطي ضد الأحداث الطارئة غير المتوقعة ودافع الاحتياط هذا يجعل من الفرد يقلل من استهلاكه الجاري لتكـون هذا الاحتياطي.

ب-2 : رغبة الفرد في مقابلة زيادة مطالب الحياة المستقبلية ومنه للاحتياط لظروف الشيخوخة يتوجب على الفرد الامتناع عـن الاستهلاك حاليا لتوفيره للمستقبل.

ب-3 : رغبة الفرد في تلبية بعض حاجات الفرد وأسرته والتي لن تتحقق إلا إذا قلص من استهلاكه مثل التعليم والـصحة . . . الخ.

ب-4 : الرغبة في زيادة الاستهلاك الحقيقي. إذ أن الفرد يفضل استهلاكاً حقيقيا أكبر في المستقبل عن مجرد استهلاك أقل في الوقت الحاضر.

ب-5 : محاولة الفرد التطلع إلى مستويات معيشة أفضل عما هو عليه حاليا.

ب-6 : من أجل التحضير للقيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية والاستعداد لشراء هذه الأوراق لما تكون الفرصة مواتية.

ب-7 : محاولة تكوين الثروة حيث غالبا ما يلجأ إلى الزيادة في الادخار على حساب الاستهلاك لتكون هذه الثروة.

ب-8 : وأخير يمكن أن لا يكون هناك سبب واضح في تفسير رغبة الفرد في التقليل من الإنفاق الاستهلاكي سوى عامل البخل.

إن ما يمكن استخلاصه من ذكر هذه العوامل هو أن كينز يعتبر بأن العامل الأساسي المؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي يتمثل في الدخل المتاح المتحصل عليه. بينما العوامل الأخرى والتي يعترف بتأثيرها بشكل أو بآخر على الاستهلاك إلا أنه في الفترة القصيرة يعتبرها ثابتة ومنه فآثارها لن تظهر في الفترة التي درسها كينز. ولكن يعتمد عليها في تحديد حجم الإنفاق الكلي.

وبناءا على كل ما ذكر يمكن تقسيم دالة الاستهلاك الكينزية إلى جزأين:

1- جزء تابع للدخل المتاح وهو المتمثل في المقدار (cYd)
2- جزء تابع للعوامل الأخرى وهو المقدار (C_0) وهو ثابت في الفترة القصيرة لثبات العوامل المؤثرة فيه وانعدام آثارها خلال هذه الفترة.

الإنفاق الاستهلاكي = الإنفاق الاستهلاكي التابع للدخل + الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل.

3-5 أهم خصائص (فرضيات) دالة الاستهلاك الكينزية:

أ- ثبات العلاقة الموجودة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي لقطاع الأفراد أي أن الدالة مستقرة في الدخل

ب- أن الدخل المتاح هو المحدد الحقيقي لدالة الاستهلاك وليس الدخل الوطني لذا يجب استبعاد كل من الضرائب المباشرة والاقتطاعات الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات من وإلى الأفراد

الصيغة العامة لدالة الاستهلاك الكينزية $C=f(Y_d)$

ت- أن الميل الحدي للاستهلاك موجب أقل من الواحد

$$1 > PmC > 0$$

ث- الميل الحدي للاستهلاك يكون دائما أقل من الميل المتوسط للاستهلاك. PMC>PmC

$$C=cY_d+C_0$$
$$C/Y_d= c + C0/Y_d$$
$$PMC = PmC + C0/Y_d$$

الميل المتوسط للاستهلاك = الميل الحدي للاستهلاك + المقدار $C0/Y_d$

ج- الميل المتوسط للاستهلاك يكون في انخفاض كلما ارتفع الدخل ويقترب من الميل الحدي للاستهلاك ولا يتطابق معه.

$$Y \to \infty \Rightarrow C_0/Y_d \to 0 \Rightarrow PMC \to Pmc$$

ح- أن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير أقل من الميل الحدي للاستهلاك في الأمد الطويل (كما سنرى في مابعد – نظرية الدخل المطلق) وتفسر على أن الفرد يتأقلم مع دخول الفترة الطويلة أكثر مما يتكيف مع التغيرات الطارئة في الدخل الخاصة بالفترة القصيرة.

5-4- العوامل المؤدية إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى

ومن العوامل التي تجعل من دالة الاستهلاك تنتقل إلى الأعلى ما يلي:

- زيادة درجة التحضر وخير دليل اتجاه سكان المدن إلى التزايد بدرجة أكبر من سكان الريف.
- التغير في التوزيع السكان حسب العمر حيث هذا العامل هو الآخر يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى فـإذا كانت تركيبة المجتمع تتكون أساسا من كبار السن فسيؤدي ارتفاع دالة الاستهلاك إلى أعلى حيث هذه الفئة تمتـاز بأنها تستهلك ولا تكتسب دخلا
- طبيعة السلع الاستهلاكية الجديدة خاصة منها الكمالية والتي أصبحت تعد ضمن الاستهلاك العادي (الموز مثلا) من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بصورة مستقلة عن الدخل ومنه انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى.

5-5- دالة الاستهلاك كركيزة للنظرية الكينزية:

إن سبب دراسة كينز للاستهلاك هو محاولة منه دراسة التوازن الاقتصادي (O = D) فعوض الانطلاق مـن دراسـة العرض الكلي اهتم بدراسة الطلب الكلي على أنه المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي. كما ركزت هذه الدراسة إلى تفكيك هذا الطلب إلى مركباته الأساسية (كما أشير إلى ذلك سابقا) والتي نجد منها على الخصوص مركبة استهلاك قطاع الأفراد C حيث يمثل نسبة تفوق 70% من إجمالي الطلب الفعال ومنه فأي تغير في سلوك الأفراد من شأنه التأثير وبشكل كبير على الطلب الكلي ومنه على التوازن الاقتصادي بصفة عامة.

كما أن هذه المركبة (C) (الإنفاق الاستهلاكي) تعد محفزا أساسيا للمركبة الثانية (I) (الإنفاق الاسـتثماري) لأن زيـادة إنتاج السلع الاستهلاكية يتطلب المزيد من الاستثمار في تلك الآلات المنتجة لها (أو على الأقل الاستثمار التعويضي)

زد على ذلك وكما سنرى في ما بعد أن الميل الحدي للاستهلاك يعد بمثابة أساس نظرية المضاعف كما يعد مـن أهـم المركبات التي تحدد مستوى الإنتاج التوازني.

لذا تعمق كينز في دراسة دالة الاستهلاك بتحديده ودراسته للعوامل الأخرى المؤثرة في دالة الاستهلاك غير الدخل.

وكخلاصة تعتبر دالة الاستهلاك حجر الزاوية لكل التحليل الكينزي حيث إذا اعتبرنا أنفسنا أننا أما النموذج البسيط مـع عدم وجود قطاع الحكومة ولا العالم الخارجي. فأن الإنتاج الكلي يوزع كالتالي:

$$Y = C + I$$
$$I = Io$$
$$C = c\,Yd + Co$$
$$D = I + C$$
$$O = D$$
$$Y = C + I$$
$$Y = c\,Yd + Co + Io$$
$$Y = Yd$$
$$Y - cY = Co + Io$$
$$Y(1-c) = Co + Io$$
$$Y_e = \frac{Co+Io}{(1-c)}$$

وهذه المعادلة تمثل صيغة معادلة الناتج التوازني ويتضح جليا أن جل مكوناتها نجدها في دالة الاستهلاك.

6- مفارقة الادخار(لـغـز الادخار) le PARADOXE DE L'EPARGNE

إذا سعى المجتمع إلى تخفيض استهلاكه من أجل زيادة مدخراته فإن هذه المحاولة ستؤدي في نهاية المطاف إلى نقص فعلي في مقدار ما سيدخره المجتمع وليس إلى زيادة الادخار. حيث :

زيادة الادخار على حساب الاستهلاك (انخفاض) ← انخفاض الطلب الفعلي ← انخفاض الانتاج ←

انخفاض الدخل ← انخفاض الادخار.

وفكرة لغز الادخار يمكن تفسيرها من خلال ما يلي:

الفكرة : يعتبر كينز بأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل الموجهة للادخار (الميل المتوسط للادخار) ، وهذه الزيادة في الادخار ستؤدي إلى تزايد حجم الثروة التي ستتسبب في زيادة الاستثمار (زيادة الثروة تدفع بالمجتمع إلى استثمار أكثر) الذي سيترجم بزيادة في رأس مال المجتمع ومنه زيادة في حجم الإنتاج.

المفارقة (أو اللغز) : (التناقض-المفارقة) ولكن من جهة أخرى فإن الزيادة في نسبة الادخار قد تقلص من نسبة الزيادة في الاستهلاك. ومنه انخفاض في حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في الدخل الكلي ومنه تقلص في حجم الادخار.

إذا توفرت لديك البيانات التالية

$$C = \frac{3}{5}Y_d + 20$$

$$I = 10 + \frac{1}{5}Y$$

TA=TR=0

1- استخرج دالة الادخار

2- حساب حجم الادخار والاستثمار الذي يحقق توازن النشاط الاقتصادي (التوازن بين الطلب الكلي الذي يعبر عنه بـ (I+C) والعرض الكلي الذي يعبر عنه ب Y)

3- إذا رغب المجتمع في زيادة ادخاره بـ 10 وحدات (الإدخار المستقل عن الدخل) على حساب الانفاق الاستهلاكي فهل سيتحقق له ذلك

الحل :

1- دالة الادخار

بحكم TA=TR=0 فإن

$$Y = C + S$$

$$Y = \frac{3}{5}Y + 20 + S \Rightarrow S = Y - (\frac{3}{5}Y + 20)$$

$$S = Y - \frac{3}{5}Y - 20 \Rightarrow S = \frac{2}{5}Y - 20$$

2- حساب الاستثمار والادخار اللذان يحققان التوازن الاقتصادي

أ- حساب حجم الدخل المحقق لحالة التوازن:

من خلال شرط التوازن في هذه الحالة I=S وبالتعويض عن كل منهما

$$S = I$$

$$\frac{2}{5}Y - 20 = 10 + \frac{1}{5}Y \quad \Rightarrow \frac{2}{5}Y - \frac{1}{5}Y = 10 + 20$$

$$\frac{1}{5}Y = 30 \quad \Rightarrow Y = 150$$

ومنه حجم الدخل الذي يحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي هو 150

ب- حساب حجم الادخار والاستثمار

بالتعويض في إحدى المعادلتين (الادخار أو الاستثمار)

حساب الادخار $\frac{2}{5}(140)-20=40$

حساب الاستثمار $10+\frac{1}{5}(140)=40$

3- زيادة الادخار (فكرة مفارقة الادخار)

إذا افترضنا زيادة الادخار على حساب الاستهلاك بمقدار 10 فإنه من خلال الوهلة الأولى سنعتقد بأن حجم الادخار سيصبح 50 (40 السابقة + 10 الجديدة)

إن زيادة الادخار ستكون على حساب الاستهلاك التلقائي (لأن هذه الزيادة في الادخار ليست ناتجة عن تغير في الدخل وإنما عن تلك العوامل الأخرى غير الدخل) ومنه تصبح دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$C=\left(\frac{3}{5}.Y+20\right)-10 \Rightarrow C=\frac{3}{5}Y+10$$

$$S=\left(-20+\frac{2}{5}Y\right)+10 \Rightarrow S=\frac{2}{5}Y-10$$

من شرط التوازن

$$S=I$$

$$\frac{2}{5}Y-10=10+\frac{1}{5}Y \Rightarrow \frac{2}{5}Y-\frac{1}{5}Y=20$$

$$\frac{1}{5}Y=20 \Rightarrow Y=100$$

أول نتيجة هو انخفاض الدخل التوازني

وبالتعويض في دالة الادخار

$$S=\frac{2}{5}Y-10 \Rightarrow \frac{2}{5}(100)-10$$

$$S=30$$

إن النتيجة النهائية هو انخفاض الادخار وليس زيادته وهذا بسبب ارتباط هذا الأخير بالدخل (الادخار دالة في الدخل)

النتيجة : إن كانت رغبة أي مجتمع هي زيادة الادخار (مثلا من 40 إلى 50) وذلك بالتخفيض من حجم الاستهلاك فأن المجتمع سيقع في نقيض ذلك تماما. والسبب هو أن زيادة الادخار على حساب الاستهلاك سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في الإنتاج الكلي الذي سيترجم بانخفاض في الدخل الكلي وبحكم أن الادخار دالة في الدخل فسينخفض الادخار (من 40 إلى 30 وحدة) وبالتالي قد وقع هذا المجتمع في عكس ما كان يتوقعه

إن هذا التناقض يطلّ عليه لغز الادخار أو مفارقة الادخار لذا أغلب السياسات الاقتصادية تتجه إلى تشجيع الاستهلاك وليس إلى تشجيع الادخار (بالرجوع إلى الإعلانات في وسائل الإعلام نجد أن الدولة لا تشجع كثيرا الادخار حيث لا نجد معلقات حول سعر الفائدة وإن وجدت فتكون مقرونة بشراء السندات لا غير)